إمساكنا بزمام أمورنا: مطالب النساء الأفريقيات لمؤتمر الأطراف 27

مقدّمة

ستجري مفاوضات المناخ لعام 2022 (مؤتمر الأطراف 27) في القارة الأفريقية للمرّة الأولى منذ ست سنوات. وفي هذا السياق، اجتمعت النسويات الأفريقيات من المناطق الخمس في القارة لإطلاق مجموعة من المطالب الجماعية الواجب معالجتها في مؤتمر الأطراف 27. وتعمل النسويات الأفريقيات اللواتي ساهمن في هذه الوثيقة في قلب النظام البيئي المناخي لأجل الدفع قدماً بالإجراءات ضمن مروحة من المواضيع ذات الأولوية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك قيادة النساء والشباب للعمليات المناخية، والانتقال في مجال الطاقة، والتمويل المناخي، والتكنولوجيا، والمطالب المترابطة مناخياً واجتماعياً وكذلك على صعيد العدالة الاقتصادية.

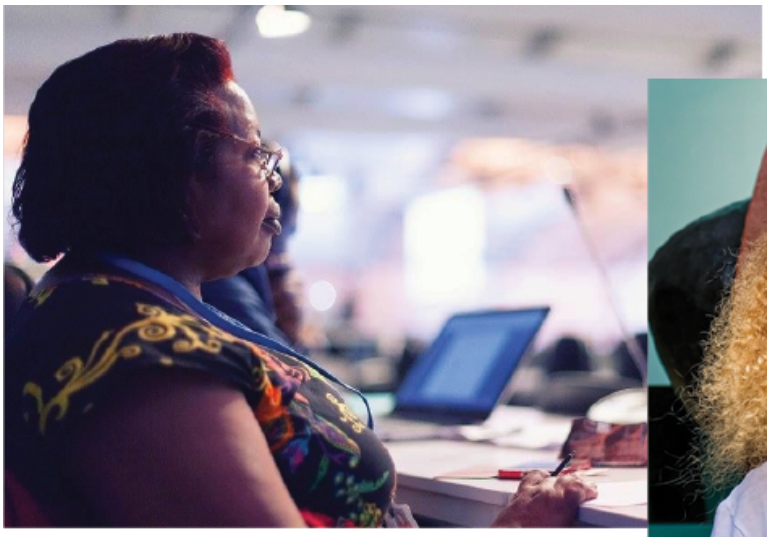

السياق

يعيد التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التأكيد مرّة جديدة على المقولة النسوية ومفادها بأن تغيّر المناخ يشكّل تهديداً خطيراً ومتزايداً لرفاهنا الجماعي ولصحّة كوكبنا. ووفقاً للتقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC AR6 28 شباط/فبراير 2022)، يتسبب تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية في حدوث اضطراب خطير وواسع النطاق في الطبيعة، فيؤثر بالتالي في حياة مليارات الأشخاص حول العالم.[1] وتتعرّض النظم البيئية والأشخاص الأقل قدرة على التكيّف للضرر الأكبر. فبالرغم من تأثير تغير المناخ في فئات السكان كافّة، إلّا أنّ البلدان الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية في سبل عيشها تتأثر تأثيراً شديداً. وعادة ما تواجه النساء من تلك البلدان مخاطر متعددة وتتحمل أعباء أكبر جراء آثار تغير المناخ، والنظام الذكوري، والفقر المستمر، وتزايد انعدام المساواة.

ترتفع درجة الحرارة في أفريقيا بشكل أسرع من المتوسط العالمي، ويرى تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه من المحتمل جداً أن يستمر هذا الارتفاع على المنوال نفسه في أفريقيا بأكملها خلال القرن الحادي والعشرين.[2] وقد أدى التباين المتزايد في هطولات الأمطار إلى زيادة شدّة الجفاف والفيضانات، ما أفضى إلى تفاقم الوضع في المناطق المعرّضة بالفعل للكوارث. ومع ارتفاع درجات الحرارة، سيتضخّم الإجهاد المائي الحالي، فيزيد الضغط على النظام الزراعي، لا سيّما على صغار المزارعين ومنتجي الأغذية -وغالبيتهم من النساء. وبالنسبة إلى عدّة مجتمعات في جميع أنحاء أفريقيا، لا تشكّل البيئة الطبيعية مصدراً آمناً للغذاء والمأوى والطاقة وحسب، بل أيضاً مصدراً لِطَيف واسع من الطب التقليدي، والثقافة، والتراث، والعادات، وقرون من التاريخ والمعارف المتراكمة. ومن شأن غياب التصدي لتغيّر المناخ ألّا يكتفي بتدمير النظم البيئية، بل يمكنه كذلك أن يؤدي إلى تدمير روح القارة ذاتها.

تقدّر الأمم المتحدة أنّ 80% من لاجئي المناخ هم من النساء.[3] ففي شمال شرق نيجيريا، على سبيل المثال، سرّعت الأنشطة البشرية المختلفة آثار تغيّر المناخ، ما تسبّب في ندرة الموارد مثل الماء والغذاء والأرض. وكشفت إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة (2021) أنّ

[1] https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar6/

[2] https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2018-march-2019/global-warming-severe-consequences-africa

[3] https://www.bbc.com/news/science-environment-43294221

النساء يشكّلن 53% من النازحين داخلياً في شمال شرق نيجيريا المتأثر بالنزاع.[4] لكن، مع ذلك، غالباً ما تستبعَد النساء -خاصة النساء الأفريقيات -من طاولات صنع القرار وممرات السلطة حيث تصنَع سياسات وبرامج تغيّر المناخ وتصمَّم.

يبيّن تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ ("الآثار، والتكيّف، وقابلية التأثّر"[5] - الجزء الثاني) مدى تعقيد قابلية التأثّر وترابطها بشكل جليّ، حيث تمّ تحديد الاستعمار كأحد المحركات الرئيسة لتغيّر المناخ. ويعطي مثل هذا الاعتراف مصداقية للدعوات إلى العدالة المناخية في الجنوب العالمي، ولوضع أنظمة جديدة وتحديد رؤىً لها، فتتحوّل بعيداً عن اضطهاد واستغلال الناس والطبيعة باتجاه الرعاية والرّفاه الجماعيّين. كما أعاد التقرير التأكيد على أنّ معالجة انعدام التكافؤ في الوصول إلى الموارد، والأصول والخدمات، وكذلك في المشاركة في صنع القرار والقيادة، ضرورية لتحقيق العدالة بين الجنسين والعدالة المناخية. وكشف أيضاً أنّ التدابير والاستثمارات المتعمّدة الطويلة الأمد للسياسات والبرامج الآيلة إلى دعم التحوّلات في القواعد، والعادات والسلوكيات الاجتماعية أساسية لأجل معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية وإنشاء بيئة تمكينية للفئات المهمشة، للتكيّف بشكل فعال مع تغيّر المناخ .

بالرّغم من مواجهة النساء والفتيات والسكان الأصليين الأفارقة عدداً من التحديات والتهميش الهيكلي، إلّا أنّهم يقودون عملاً استثنائياً في حماية البيئة الطبيعية ومكافحة تغيّر المناخ. ويمكن تتبع الحلول المحلية التي تم اختبارها وثبت أنّها عادلة بين الجنسين وتحويلية في جميع أنحاء القارة -من مشاريع الطاقة الخضراء في المناطق الريفية في أوغندا للأسر المعيشية والتعاونيات الزراعية، وصولاً إلى تمكين المرأة الريفية من خلال التنمية المتكاملة القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ في إثيوبيا، والجماعات النسائية المحلية في نيجيريا المشاركة مع الصندوق الأخضر للمناخ (GCF). وتُعدّ هذه الحلول وغيرها الكثير، التي لا تزال موثّقة من قبل الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي، خير دليل على القيادة القيّمة للنساء، بكل تنوعهن، في مكافحة تغيّر المناخ. بالتالي، يعتبَر الاستثمار في قيادتهن وحلولهن أكثر من مجرد حق وأكثر من مجرّد مسألة عادلة، فهو أيضاً استراتيجية للتخفيف من حدّة تغيّر المناخ بحد ذاته وانطلاقاً منه.

[4] https://reliefweb.int/report/nigeria/northeast-nigeria-displacement-report-36-may-2021

[5] https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar6/

المطالب

التمثيل والقيادة والمشاركة: تدعو النسويات الأفريقيات إلى إشراك النساء والشباب في عمليات صنع القرار الوطنية والخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإنّنا نطالب بما يلي:

1. التمثيل المتساوي والمشاركة الفعالة للنساء، والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والشباب في تنوّعهم في عمليات تغيّر المناخ كافّة على المستويين العالمي والوطني.

2. فرص تطوير المعارف والمهارات للنساء، والفتيات، والشباب لجهة العمليات المناخية، لمساعدتهم في المشاركة في الوفود الوطنية والعمليات السياساتية العالمية.

3. تحديد أولويات الاستثمار في تنفيذ خطة العمل للمسائل الجندرية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تقديم الدعم إلى نقاط الارتكاز الوطنية لشؤون النوع الاجتماعي في مجال تغيّر المناخ. ويجري حالياً الاستعراض المرحلي للتقدّم المحرَز في تنفيذ الأنشطة الواردة في خطة العمل للمسائل الجندرية. وقد تمّ تسجيل عدّة مكاسب، لكن لا يزال يتعيّن فعل الكثير. ويجب إعطاء الأولوية لدعم نقاط الارتكاز الوطنية لشؤون النوع الاجتماعي في مجال تغيّر المناخ من الجنوب العالمي، إذا أريدَ تحقيق طموح خطة العمل للمسائل الجندرية بشكل كامل، بالإضافة إلى تسريع دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع عمليات وبرامج التصدّي لتغيّر المناخ الوطنية.

الانتقال العادل والمنصف من الوقود الأحفوري للجميع: إننا نطالب بما يلي

4. التزام البلدان المتقدّمة بالوقف الفوري لجميع الاستثمارات الجديدة في الوقود الأحفوري والطاقة النووية، مع تحوّل واضح وعاجل من اقتصاد قائم على الوقود الأحفوري إلى اقتصاد مستدام، وعادل، ونسوي يركّز على استخدام مصادر الطاقة المتجددة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

5. انسحاب الدّول المتقدّمة، لا سيّما الاتحاد الأوروبي، من معاهدة ميثاق الطاقة (ECT) ووقف توسّعها إلى دول أخرى. فالمعاهدة تسمح لشركات الفحم، والنفط والغاز بعرقلة الانتقال إلى نظام الطاقة النظيفة، من خلال منح هذه الشركات سلطة مقاضاة الحكومات في محاكم سرية وأمام المحكّمين التجاريين الذين لا يتمثل حافزهم في حماية الكوكب، بل في حماية مصالح هذه الشركات.[6]

6. نهج هادف ومتعدد الأبعاد لدعم المجتمعات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً في أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة، وأمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادئ، التي تشكل الجنوب العالمي، من خلال الاستثمار في الطاقة الآمنة والنظيفة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وإنشاء فرص عمل، وتعزيز الاقتصادات المحلية.

[6] https://friendsoftheearth.eu/energy-charter-treaty/

7 مشاريع للطاقة المتجددة والأمنة والنظيفة التي تقلّل من عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، التي تعمل النساء والفتيات فيها قرابة 75% من وقتهن.[7] (أثبتت برامج الطاقة المتجددة والنظيفة التحويلية للنوع الاجتماعي أنّها تتمتّع بفوائد صحية ومعيشية متعددة.)

التمويل المناخي: تطالب النسويات الأفريقيات بتوفير تمويل مناخي ملائم، ومتاح، وميسور التكلفة، ومرن، ومتمحور حول حقوق الإنسان باعتباره مسألة عدالة وإنصاف. كما ندعو إلى زيادة الشفافية والمساءلة لجهة التعهّدات التي قطعتها البلدان المتقدمة والأموال العامة التي قدّمتها. وإنّنا نطالب بما يلي:

8 إنشاء مرفق تمويلي مخصّص خالٍ من الديون لأجل الخسائر والأضرار، بغية تقديم الدعم العاجل للبلدان النامية التي تواجه حالياً خسائر وأضرار متعددة ناجمة عن الأزمة المناخية. إذ يعَدّ ظلماً ولاإنسانية ترك البلدان النامية والمجتمعات المحلية وحدها، مدفوعة إلى استخدام الموارد الشحيحة أصلاً، أو عالقة في دائرة من الديون بسبب أزمة أسهمت فيها بأقل قدر ممكن.

9 تقديم كامل مبلغ 100 مليار دولار أمريكي لتمويل المناخ سنوياً. فقد قدّرت احتياجات البلدان الأفريقية من التمويل المناخي بنحو 250 مليار دولار أمريكي كل عام.[8] بالتالي، يجب أن يتجاوز الهدف الكمي الجماعي الجديد حول التمويل المناخي حدّ الـ100 مليار دولار أمريكي، مع ضمان الحاجة إلى الحفاظ على الاحترار ما دون 1.5 درجة مئوية .

10 زيادة تمويل التكيّف من خلال إعطاء الأولوية للمنَح بدلاً من القروض. فمن شأن ذلك تمكين البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون بالفعل، التي تواجه أعباء ديون غير مستدامة، من دعم برامج تكيّف توفّر شبكات الأمان الاجتماعي، وتزيد من قدرة المجتمعات على التكيّف مع الصدمات المناخية، فضلاً عن تخفيف عبء الرعاية عندما تكون الخدمات العامة غير كافية، أو تفتقر إلى التمويل، أو تخفق في أعقاب التأثيرات المناخية الشديدة.

11 . إعادة تقييم مؤسسات التمويل وآلياته لطرائق التمويل، من أجل ضمان تمويل مرن يلائم مختلف السياقات والاحتياجات التمويلية للمجموعات المنفصلة -خاصة النساء، والشباب، والشعوب الأصلية. ويشمل ذلك إعادة التفكير في نهج توجيه التمويل اللازم للمناخ، لا سيّما في مواجهة الخسائر والأضرار، من خلال الاتجاه نحو المجتمعات المتضرّرة بدلاً من البرامج التي تنظّمها الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

12 . إشراك النساء، والفتيات والشباب وإدماجهم بشكل هادف في وضع معايير التمويل والمخصصات لمبادرات التغيّر المناخي، بما في ذلك التكيف، والتخفيف، ونقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات على المستويات كلّها.

13 . توفير الحكومات ومرافق التمويل المناخي التمويل لدعم عمل نقاط الارتكاز الوطنية لشؤون النوع الاجتماعي وتغير المناخ، وبرامج تغيّر المناخ التحويلية للنوع الاجتماعي.

14 . تعزيز قدرات الحكومات على وضع موازنات جندرية لمبادرات تغيّر المناخ.

---

[7] https://www.globalcitizen.org/en/content/womens-unpaid-care-work-everything-to-know/

[8] https://www.climatepolicyinitiative.org/publication/climate-finance-needs-of-african-countries/#:~:text=Africa's%20USD%202.5%20trillion%20of,12%25%20of%20the%20accounted.

حقوق الزراعة والأراضي: تطالب النسويات الأفريقيات بما يلي

15 توسيع نطاق وصول المرأة إلى الأراضي، والموارد الإنتاجية، والتمويل المرن الخالي من الديون، وتحكّمها بها، من أجل الإنتاج الزراعي البيئي وجهود السيادة الغذائية.

16 حماية حقوق صغار المزارعين ومنتجي الأغذية، ومصايد الأسماك الحرفية، والرعاة، والشعوب الأصلية من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ، والإخلاء، والإساءة والعنف.

17 احترام حقوق المجتمعات المحلية في سيطرتها الكاملة على زراعتها ونظم البذور والأغذية الأصلية، وكذلك حقوق المزارعين التقليديين على النحو الذي تتبناه المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.[9] (ستساعد هذه الجهود على تقديم خدمة أفضل لصحة الناس والكوكب وسبل العيش المحلية من خلال دعم منتجي الأغذية من ذوي الحيازات الصغيرة، لا سيّما النساء. كما تدعم الاستثمارات في النظم الغذائية المحلية، والمتنوّعة والمستدامة السيادة الغذائية، وتساعد البلدان على تقليل اعتمادها على إنتاج الأغذية الّذي تقوده الشركات النيوليبرالية وعلى الواردات الغذائية.)

التكنولوجيا: تطالب النسويات الأفريقيات بما يلي

18 . وقف فوري لممارسة "القرصنة البيولوجية" (الاستيلاء غير المصرّح به والاستغلال التجاري للمعارف والموارد الوراثية للمجتمعات الزراعية ومجتمعات الشعوب الأصلية، من قبل الأفراد أو المؤسسات التي تسعى إلى السيطرة الاحتكارية الحصرية من خلال براءات الاختراع أو الملكية الفكرية). وقد حافظت الشعوب الأصلية، لا سيّما النساء بوصفهن الأمينات على هذه الموارد، على هذه الموارد وحفظتها على مدى أجيال. وتقيّد القرصنة البيولوجية الاستخدام المستقبلي لهذه الموارد، بينما تفشل في تعويض المجتمعات التي نشأت منها هذه الموارد. وينبغي بالتطوّرات التكنولوجية المتصلة بتغيّر المناخ أن تشمل المعارف الخاصة بالشعوب الأصلية والمرأة وأن تعوّضها عنها، وأن تستجيب كذلك لاحتياجاتها الخاصة -بما في ذلك إمكانية الوصول، وسهولة الاستخدام، والقدرة على تحمّل التكاليف، والفعالية والاستدامة.

19 . عدم استخدام استثمارات القطاع الخاص في مجال التخفيف من حدّة التغيّر المناخي والتكنولوجيا المتصلة به كبديل للاستثمارات العامة. فزيادة العائدات النقدية على استثمارات القطاع الخاص تعني أنّ تلبية احتياجات الرفاه العام في مواجهة أزمة المناخ معرّضة لخطر التقويض. ولن تؤدّي خصخصة الاستجابات لأزمة المناخ إلّا إلى توليد تسليع العمل المناخي، وتعزيز الاستعمار الجديد بوجه المتضررين بشكل غير متناسب، وتعزيز الرأسمالية النيوليبرالية.

20 . وقف تمويل الحلول الكاذبة والإصلاحات التكنولوجية غير المختبرة، وغير المستدامة والمفروضة التي أثبتت أنها ليست أكثر من مخططات لتوليد الأرباح للاستثمار الخاص الأجنبي.

التقاطع والترابط مع برامج عمل أخرى: تطالب النسويات الأفريقيات بما يلي

21 . دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والموازنات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث التي تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزّز توفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وبشكل أكثر تحديداً، تعزيز

[9] https://www.fao.org/3/i0510e/i0510e.pdf

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونقاط الارتكاز الوطنية لشؤون النوع الاجتماعي وتغير المناخ، والمنظمات والأطراف ذات الصلة التعاون بين الكيانات الحكومية العاملة في مجال تغيّر المناخ، والنوع الاجتماعي، والصحة، والصحة الجنسية والإنجابية، بحيث يمكن دمج اعتبارات الصحة الجنسية والإنجابية في السياسات والبرامج المناخية على المستوى القِطري، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية.

22. وضع استراتيجيات وطنية للتعلم المناخي، تكون تحويلية للنوع الاجتماعي وتعترف بأهمية القيادة الشبابية، من خلال إعطاء الأولوية للمشاركة المدنية، والمهارات الخضراء، والمهارات الحياتية، والعمليات السياساتية، والنشاطية، وإشراك الفتيات والشابات بشكل فعّال في وضع هذه الاستراتيجيات. (العمل من أجل التمكين المناخي)

23. جعل حقوق الإنسان هي المحور، وتعزيز سلامة المدافعات عن حقوق الإنسان والعدالة المناخية وأمنهن، خاصةً في مناطق النزاع، من خلال الحد من انتشار الأسلحة النارية وشجب النزعة العسكرية.

24. حماية مصادر المياه ومستجمعات المياه مثل الغابات الطبيعية لضمان الأمن المائي للمجتمعات المحلية، ولأجل الاستفادة المنبثقة عن تخفيف عبء العمل على النساء والفتيات. يجب حماية حق الإنسان في المياه من خلال تقييمات واسعة النطاق للأثر البيئي والاجتماعي، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي، قبل الموافقة على أي مشاريع لإدارة المياه عبر الحدود أو في ما بين البلدان، بما في ذلك مشاريع الطاقة الكهرمائية.

25. الحفاظ على المحيطات والنظم البيئية الساحلية (مثل دلتا الأنهار، ومصبات الأنهار، والكثبان الرملية، وأشجار المانغروف والشعاب المرجانية)، عن طريق وضع تدابير فعالة للتكيّف والتخفيف، لأجل التصدي للآثار الضارة للتغيّر المناخي والتلوث البيئي. ويشمل ذلك معالجة ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجة حرارة المحيطات، وتحميض المحيطات.

26. اتّساق متين مع أطر السياسات الدولية الأخرى، مثل أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي ،وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، ومنتدى جيل المساواة للعمل النسوي من أجل العدالة المناخية. بالإضافة إلى التركيز على استقاء الدروس، وتكوين الشراكات والتعاون لضمان أنّ أولويّات الحد من مخاطر الكوارث، والقدرة على التكيّف، والحفظ بقيادة المجتمع تحظى بالتمويل والتنفيذ بشكل كاف.

27. التحوّل بعيداً عن النماذج الاقتصادية الرأسمالية النيوليبرالية التي تستغل بشكل مفرط، وغير عادل، وغير مستدام الموارد الطبيعية وأجساد النساء لتغذية جشع عدد قليل من الأفراد والبلدان على حساب التنمية المستدامة في عدّة بلدان نامية وصحّة الكوكب.

نبذة عن فرقة العمل

في كانون الثاني / يناير 2022، أطلقت مجموعة صغيرة من النسويات الأفريقيات، معظمهن من المدافعات المنخرطات على المدى الطويل مع الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي، فرقة عمل للنسويات الأفريقيات لمؤتمر الأطراف 27، بهدف تعبئة النسويات الأفريقيات قبل المؤتمر الذي ستستضيفه مصر، وضمان التركيز على أصوات النسويات الأفريقيات، ومطالبهن، وتطلعاتهن، ورؤيتهن في عمليات ونتائج مؤتمر الأطراف 27. وفي نيسان/أبريل 2022، أطلِق نداء عام لتوسيع نطاق التمثيل وضمان شمولية فرقة العمل. وحتّى تاريخه، أصبحت أكثر من 150 نسويّة جزءاً من فرقة العمل للنسويات الأفريقيات. وتكون عضوية فرقة العمل مفتوحة أمام جميع اللواتي يعتبرنَ نسويات من أفريقيا.